اعتبار الكتب الرجالية والروائية في منظور السيد محمد رضا السيستاني

الباحثة هدى رشيد سلمان أ.د. محمد حسين علي الصغير

ملخص البحث:

تعد مسألة انتساب الكتب الى اصحابها من الامور المهمة في فكر المدرسة الامامية، فقد اتخذت مساراً علمياً متميزاً حين شرع علماء الامامية بوقت مبكر في تصنيف كتب الفهارس، سيما فهرستي النجاشي (ت٤٥٠هـ)، وفهرست الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ)، التي اسهمت في توثيق الكثير من التراث العلمي والروائي بشكل كبير في هذه المدرسة.

فإن لمعرفة الكتب اهمية كبرى لدارسي العلوم الاسلامية، فان كثيراً من الكتب الحديثية قد اختلف في نسبتها الى كاتبها، وهذه المعرفة هي التي تساعد الباحث أو الفقيه من تشخيص نفي الالتباس والاشتباه، حتى عَدَّه العلماء فنًا من فنون علم الحديث إذ إن علم الحديث له شعب، ومن شعبه (علم معرفة الكتب).

فان مجرد انتساب كتاب الى شخص في فهرست أو جامع من الجوامع غير كاف، فإنّ كثيرًا من الكتب اختلف فيها كالاختلاف في (روضة الكافي) وغيرها من الكتب ككتاب (فضل الشيعة) للشيخ الصدوق، و(تحف العقول) و(تفسير

فرات) و(ارشـــاد الديلمي) و(نوادر احمد بن محمد بن عيسى) و(الاختصاص).

وقـد ذكره العلمـاء وعليـه فلا يمكن الاعتماد على الآخرين في نســبة الكتاب لأحد، ولابد للفقيه أن يكون له راي ونظر في كل كتاب يروي عنه.

من هنا بحث الســيد محمد رضـــا السيسـتاني عن التدقيق في كل نسـخة ينقـل عنـه علمـاء الامـاميـة، والمعرفـة التـامـة بتـاريخ نســخهـا وخطوطهـا صحيحها من سقيمها

فتنـاول البحـث هـذا الامر في فكر السيد محمد رضا السيستاني مستجلية ركائزه وخصائصه، وتقسيم ابحاثه على وفق دراســة تحليلية لهذه المباحث على وفق اصـناف فكانت بعضًـا من الكتب قد وقعت تحت نظره الشريف.

المقدمة:

تعد مســـألة انتســـاب الكتب الى اصـــحـابهـا من الامور المهمـة في فكر المدرســة الامامية، فقد اتخذت مســاراً علمياً متميزاً حين شــرع علماء الامامية بوقت مبكر في تصــنيف كتب الفهارس، سـيما فهرسـي النجاشـي (ت٤٥٠هـــ)، وفهرست الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـــ)، التي اسهمت في توثيق كثيرًا من التراث العلمي والروائي بشــكل كبير في هـذه المدرسة.

ولعـل مراجعـة مـا كتبـه الشــيخ النجاشي في مقدمته إذ يقول:

(أما بعد، فإني وقفت على ما ذكره السـيد الشـريف - أطال الله بقاءه وأدام توفيقه - من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منـازلهم وتـاريخ أخبـار أهـل العلم، ولا لقي أحدا فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لم يعلم ولا عرف، وقد جمعت من ذلك ما اســتطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم وجود أكثر الكتب، وإنما ذكرت ذلك عـذرا إلى من وقع إليـه كتـاب لم أذكره، وقد جعلت للأسـماء أبوابا على الحروف ليهون على الملتمس لاســم مخصــوص منها.

[وها] أنا أذكر المتقدمين في التصنيف من سلفنا الصالح، وهي أسماء قليلة، ومن الله أســتمد المعونة، على أن لأصــحابنا - رحمهم الله - في بعض هذا الفن كتبا ليست مستغرقة لجميع ما رسمه، وأرجو أن يأتي في ذلك على ما رسم وحد إن شاء الله)[1].

وكذلك ما ألفه الشــيخ الطوســي

وأعتمد المجلسي (ت: ١١١١هـ) على كتاب (الفهرست) وعدّه من مصادر (بحار الأنوار) [٢].

وأصبح (الفهرست) فريداً في بابه، ومعتمداً لدى علماء الإمامية والعامة، لأنه ضبط تاريخ العلوم عند الشيعة وغيرهم، حتى تاريخ تأليفه[٣]، أوائل القرن الخامس الهجري، إذ إن الشيخ الطوسي، ألّف كتابه الفهرست قبل كتابه الرجال؛ لأنه قد أحال بعض الأمور في رجاله على الفهرست[٤]، كما في ترجمته لإبراهيم بن رجاء الجحدري، قال: «له كتب ذكرناها في الفهرست»[٥]، وغيره كثير.

هذه النصوص وغيرها تبين مدى اهتمام علماء الامامية بالدقة المتناهية في التوثيق والاطمئنان من صحة انتساب الكتب الى مؤلفيها من عدمه، بل تدل دلالة قطعية على التركيز العلمي والبحث العميق حول استقصاء الكتب ومعرفة مؤلفيها.

وقد عد المرجع الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله الاهتمام بهذه المسائل من لوازم البحث في العلوم الاسلامية بشكل خاص، واطلق عليه (علم معرفة الكتب).

فإن لمعرفة الكتب اهمية كبرى لدارسي العلوم الاسلامية، فان كثيراً من الكتب الحديثية قد اختلف في نسبتها الى كاتبها، وهذه المعرفة هي التي تساعد الباحث او الفقيه في تشخيص نفي الالتباس والاشتباه، حتى عَدَّ (دام ظله) بأنه فن من فنون علم الحديث إذ إن علم الحديث له شعب، ومن شعبه (علم معرفة الكتب) [٦].

فان مجرد انتساب كتاب الى شخص في فهرست او جامع من الجوامع غير كاف، فان كثيرا من الكتب اختلف فيها كالاختلاف في (روضة الكافي) وغيرها من الكتب ككتاب (فضل الشيعة) للشيخ الصدوق، و(تحف العقول) و(تفسير فرات) و(ارشاد الديلمي) و(نوادر احمد بن محمد بن عيسى) و(الاختصاص).

وقد ذكر صاحب المستدرك[٧] (وعليه فلا يمكن الاعتماد على الاخرين في نسبة الكتاب لاحد، ولابد للفقيه أن يكون له راي ونظر في كل كتاب يروي عنه) [٨].

وما ذكر عن الميرزا حسين النوري (ت١٣٢٠هـ) [٩] خير شاهد على ذلك.

إذ قال: في روايته عن كتاب درست قائلا وواصفا ما ذكره الشيخ المجلسي وكتاب درست واخواته الى جزء من

نوادر علي بن اسباط وجدناها مجموعة منقولة كلها من نسخة عتيقه صحيحة بخط الشيخ منصور بن الحسن الابي[١٠].

والنصوص التي ذكرها الشيخ النوري تنبئك التدقيق في كل نسخة ينقل عنه علماء الامامية، والمعرفة التامة بتاريخ نسخها وخطوطها صحيحها من سقيمها[١١].

عليه سيتناول البحث هذا الامر في فكر السيد محمد رضا السيستاني مستجلية ركائزه وخصائصه، وتقسيم ابحاثه على وفق دراسة تحليلية لهذه المباحث اصناف ثلاثة من الكتب، كانت قد وقعت تحت نظر السيد محمد رضا السيستاني، وهي:

اولا: الكتب الرجالية.

ثانيا: الكتب الروائية

ثالثا: الاصول والكتب الاخرى والنوادر

المبحث الأول

الكتب الرجالية

ان لنشأة الكتب الرجالية قدماً في تاريخ المدرسة الامامية، فان هذا العلم، قد بذر بذرته الاولى امير المؤمنين علي عليه السلام بقوله المروي في رواية سليم بن قيس الهلالي[١٢].

فهو توجيه لتمييز الخبر من جهة ناقله من حيث عدالته أو فسقه، وهذه الدعوى أكدها الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله) في قوله: أيها الناس قد كثرت عليّ الكذابة فمن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار[١٣].

وقد كانت كلمات الإمام علي عليه السلام، هي البذرة الأولى لنشأة علم الرجال، والفكرة الأولى التي انطلق منها التفكير في جمع أسماء الرواة، والبحث عن أحوالهم وتقويم أقوالهم.

في هذه الرواية يضع الإمام علي عليه السلام، الأصول والقواعد والأسس لعلم الدراية والحديث، إذ يقسم الرواة على أربعة أقسام هي:

١- الراوي المنافق وهو الكذاب والوضاع ونحوهما.

٢- الراوي الواهم وهو الراوي غير الحافظ، أو ليس بالواعي.

٣- الراوي غير الضابط الذي لا يميز بين أنواع الحديث ناسخها ومنسوخها، ومثله الراوي الذي خلط فلا يقبل منه بعد الاختلاط.

٤ـ الراوي الثقة الضابط الحافظ، وهو الذي تتوافر فيه شروط صدق نقله.

إن هذا التقسيم من قبل الإمام عليه

السلام، مع استقراء وتتبع تام وحصر لكل اصناف الرواة، وصفاته العلمية، وواقعهم في نقل الاخبار والاحكام.

لذا انبثقت منذ القرون الخمسة الاولى، عدد من الكتب الرجالية، كان ابرزها التي وصلت نسخها الى يومنا هذا وهي:

رجال البرقي (ت٢٧٥هـ)، رجال ابن الغضائري (ت٤١١هـ)، ورجال النجاشي (ت٤٥٠هـ)، وكتب الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) الثلاثة الرجال والفهرست والاختيار.

والبحث في هذه الكتب الثلاثة، قد اخذ مساحة واسعة من درس السيد محمد رضا السيستاني الفقهي، وقد اتعب نفسه في تحقيق ما نسب وما نفي بعد اختلاف علمي، حول بعضها مناقشا ومستدلا.

اولا: اختلاف نسخ الكتب الرجالية في الاشتمال على التوثيق (النجاشي انموذجا) و(رجال الطوسي).

ثانيا: اثبات نسبة الكتب الرجالية الى اصحابها، ولناخذ على سبيل المثال بعض الكتب الرجالية، التي تناولها مستخلصين فكره الرجالي من مناقشاته الرجالية:

١- كتاب رجا ل البرقي (ت٢٧٤ ه) انموذجا

هذا الكتاب يسمى ب (رجال البرقي الصغير) لابي جعفر أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمان بن محمد بن علي الكوفي البرقي نسبة إلى برق رود من نواحي بلدة قم. نزل إليها عبد الرحمان بعد قتل الحجاج والده فرار منه، وكان خالد صغيرا فولد احمد في قم وتوفى (٢٧٤) أو (٢٨٠)[١٤].

وله كتابان في الرجال أحدهما المعبر عنه، في الفهرست، والنجاشي (الطبقات) المتداول حالياً، وهو على ترتيب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، ثم الأئمة واحدا بعد واحد، وثانيهما ما ذكره النجاشي وأورده بعد ذكره للطبقات وثلاثة كتب أخرى، فقال: "كتاب الرجال"[١٥].

وقد عد النجاشي من كتبه كتاب الطبقات، ثم بعده ذكر كتبا اخرى وكتاب الرجال يظهر منه تعددهما، وكان كتابه في الرجال الموجود اليوم هو (الطبقات) الذي عبر عنه الشيخ في الفهرست بـ (طبقات الرجال) لكونه مرتبا على الطبقات بترتيب الأئمة عليهم السلام نظير رجال شيخ الطائفة، وعبر عنه النجاشي بالطبقات وهو غير كتاب الرجال الذي عده النجاشي أيضا من كتبه.

وقد ناقش السيد محمد رضا السيستاني، هذا الكتاب من جهات متعددة، باسلوب الاثبات والنفي، مع مناقشة الاراء، التي اقرها العلماء الاوائل، واستاذه السيد الخوئي قدس سره:

الجهة الاولى:

التشكيك في صحة انتساب النسخة المتداولة لاحمد بن محمد بن خالد البرقي، وساعد على هذا التشكيك ما ذكره الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) إذ يقول: (وزاد محمد بن جعفر بن بطة على ذلك كتاب طبقات الرجال وكتاب الاوائل و..) فيلاحظ انه عده من زيادات محمد بن جعفر بن بطة، مما يعني انه ليس له طريق الى كون كتاب طبقات الرجال من تأليفات احمد بن محمد بن خالد البرقي الا طريق ابن بطة[١٦].

واما النجاشي (٤٥٠هـ) فقد اورد قائمة بأسماء كتب المحاسن، ومنها طبقات الرجال ثم قال[١٧]: (هذا الفهرست، الذي ذكره محمد بن جعفر بن بطة من كتب المحاسن)، فيكون هو ايضا، قد اعتمد على ما ذكره ابن بطة في عد هذا الكتاب من اجزاء المحاسن، ومحمد بن جعفر بن بطة، كما قال ابن الوليد، ضعيف مخلط في ما يسنده، (وقال النجاشي: ان في فهرست ما رواه غلط كثير، وبعد هذا كيف يمكن الاعتماد على نسبة كتاب طبقات الرجال الى احمد بن محمد بن خالد البرقي)[١٨]؟!

إلا أن السيد محمد رضا السيستاني ذكر بأن هذا التشكيك غير وارد اصلًا، حيث ‘ن ابن بطة، ليس منفردا في ذلك بعد ان تتبع ما ذكره ابن النديم في الفهرست[١٩]، وقد عد ذلك اصل اطمئنان لصحة الانتساب[٢٠].

الجهة الثانية:

إن اول من نقل عن كتاب الطبقات، هو السيد ابن طاووس في كتابه (حل الاشكال) بقوله: إذ قال[٢١]: (ثم اني اعتبرت بعد الكتب الخمسة: كتاب احمد بن محمد بن خالد البرقي، وكتاب معالم العلماء لمحمد بن شهر آشوب المازندراني، ونقلت منهما اسماء الرجال ورأيت ان اجعل ما اخذته من كتاب البرقي في غضون الرجال لشيخنا رحمه الله في الموضع اللائق به..)) [٢٢].

ولقد علق المحقق الشيخ حسن ابن الشيخ الشهيد الثاني (قدس سرهما) على هذا الكلام بقوله: (وهذه الاسماء التي اشار اليها مع قلتها، قد اصيب بالتلف اكثرها، ولو كان ما اجده من كتاب البرقي

باقيا لحسن إفراده، لان الكتاب المذكور ليس بموجود)[٢٣] أي إن مواضع ما اورده السيد ابن طاووس في كتابه حل الاشكال من رجال البرقي، قد اصابها التلف في الغالب، ولولا ذلك لكان من المستحسن افراده في كراس، لعدم توافر نسخة كتاب البرقي في زمننا.

فيظهر منه (قدس سره) انه اعتقد ان كتاب البرقي، قد تلف فيما تلف من تراث الشيعة بعد السيد ابن طاووس.

الجهة الثالثة:

إذ اشار السيد محمد رضا الى هذه الجهة مع تأكيده بأن النسخة الواصلة الينا المسماة برجال البرقي، كانت هي الموجودة عند السيد ابن طاووس، بقرينة هما: إنّ تلميذه العلامة، وابن داود قد نقلا في كتابيهما عن البرقي في مواضع غير قليلة، وما نقلاه يتطابق مع النسخة الموجودة تماما[٢٤].

الجهة الرابعة:

إن السيد الخوئي (قدس) قد اعتمد هذه النسخة فنراه يقول: الأصول الرجالية وهذه الأصول خمسة:

منها رجال البرقي وكما اوضحنا سابقاً هو الكتاب المعبر عنه في فهرست الشيخ بطبقات الرجال.

وقد اعتنى العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) بهذا الكتاب في الخلاصة، وذكر في إجازته الكبيرة، وغيرها طريقه إلى فهرست الشيخ، وإلى ما اشتمل عليه الفهرست من الكتب[٢٥].

ومع ما تقدم فان السيد محمد رضا السيستاني، لا يعتمد على النسخة الواصلة[٢٦] الينا من كتاب رجال البرقي، لأمور عدة اوردها بأدلة مفادها:

الدليل الاول:

إن طريق الشيخ الطوسي الى ابي المفضل الشيباني عن ابن بطة، طريق ضعيف، فان ضعف الطريق، لم يضف الاعتبار الى هذا الكتاب.

الدليل الثاني:

وعلى فرض الاعتبار لطريق الشيخ الطوسي الى كتاب رجال البرقي، الا ان ذلك لا يدلنا الوصول الى اصل النسخة المعنية، بل قد يكون ذلك وصولا الى اسم الكتاب او عنوانه، زيادة على ذلك انه لا يوجد طريق حاكم لوصول هذه النسخة عن طريق القراءة او السماع التي هي اعلى طرق التحمل عند العلماء[٢٧].

الدليل الثالث:

إن نسخة العلامة الحلي ت (٧٢٦هـ) واستاذه السيد ابن طاووس (ت ٦٧٣هـ)

لم تنقل اليهم يدا عن يد، وانما كانت من طريق علامات النقل الاخرى وطرقه[٢٨].

اما نتيجة البحث، التي خلص إليها فكره الرجالي، ان هذا الكتاب لايمكن الاعتماد عليه، بل يمكن الاستفادة منه، مع ضم القرائن المعتبرة، والقرائن المعتبرة، هو تطابق كلمات الرجاليين في الراوي الواحد، ليسكن اليها قلم البحث العلمي.

المبحث الثاني
الكتب الروائية

اخذت الكتب الروائية مجالاً بارزاً من فكر السيد محمد رضا السيستاني، لما فيها من امور هامة، تتعلق بالمبنى المتنى من قبله الا وهو مبنى الوثوق.

والوثوق: هو حصول الاطمئنان في صدور هكذا كتب روائية، نتيجة لقرائن معينة، هذه القرائن تشعر الباحث، بالاطمئنان الى تبني آراء هذا المحدث، او غيره لتلك الروايات، ومناقشة اعتباراته:

١- الجعفريات (الأشعثيات)[٢٩] إنموذجا:

وصفه الشيخ اغا بزرك الطهراني، وصفا دقيقا الاشعثيات، ويقال له الجعفريات أيضا من الكتب القديمة، والمعول عليها عند الأصحاب، بل هو من الأصول الاصطلاحية المخصوصة[٣٠] (*) بالذكر في الإجازات، كما ذكره شيخنا النوري في خاتمة المستدرك، مع بسط القول فيه، وإن لم أجد التصريح، باطلاق الأصل الاصطلاحي عليه من القدماء، إلا أن السيد ابن طاووس في اعمال شهر رمضان، روى عنه حديثا، ثم قال:

(وهذا الحديث وقف فيه الاسناد في الأصل إلى مولانا عليه السلام) يعنى أنه عليه السلام في هذا الأصل، لم يروه بالخصوص عن النبي صلى الله عليه وآله، لكن تدل الرواية العامة، على أن كل ما رواه، فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ويحتمل أنه أراد أصل الكتاب، لقوله أولا كتاب الجعفريات، وهي ألف حديث باسناد واحد عظيم الشأن)[٣١].

ويقول الشيخ اغا بزرك الطهراني:

(وانما ذخره الله تعالى شيخنا العلامة النوري، ومن عليه بحصول نسخة منه ضمن مجموعة عنده، ثم هيأ له مصادر أخرى، مصححة معتبرة، ووفقه لتأليف مستدرك الوسائل عن تلك المصادر، كما ذكرها مع براهين صحتها، واعتبارها في أول خاتمة المستدرك، وكان حصوله عنده أول داع، وأقوى محرك له على هذا

التأليف، ولذا بدأ بذكره في الخاتمة، قبل سائر المصادر)[٣٢].

وإنه قدم أحاديثه في كل باب، على سائر الأحاديث.

ولذا ناقش السيد محمد رضا السيستاني، هذا الكتاب بلحاظين:

اللحاظ الاول: مسالة جهة رواية الكتاب: فهو مروي عن موسى بن إسماعيل عن أبيه عن جده الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وموسى بن إسماعيل، لم يذكر بمدح، ولا توثيق في كتب الرجال، وكان السيد الأستاذ قدس سره، يعتمد في توثيقه، على ورود اسمه في أسانيد كامل الزيارات[٣٣]، ولكنه عدل عن ذلك في أواخر حياته المباركة، وخص التوثيق المذكور في مقدمة الكامل، بمشايخ المؤلف محمد بن جعفر بن قولويه[٣٤].

الى ان يصل الى نتيجة، يعبر عنها والصحيح أنه، لا علاقة له بجميع مشايخه أيضاً، كما نبه على ذلك سيدي الأستاذ الوالد (دامت بركاته)[٣٥]، فاصبح امر مدح السند امر، غير ملزم، كما ان التعبير، الذي عبر به الشيخ النوري اعلى الله مقامه من، كونه عظيم الشأن، لا يتطابق مع الرواة، الذين ذكروا في هذا السند.

ولذا ان راوي هذا الكتاب موسى بن اسماعيل، لا دليل على اعتبار رواياته، وعند التحقق في حال موسى بن اسماعيل[٣٦]، لم يذكر بوصف يدل الى ماذهب اليه المحقق النوري.

وهذا يثبت بأنّ دور موسى هو دور تشريفي لا علاقة له بالوثاقة.

اللحاظ الثاني: هي مسالة تطابق النسخة الواصلة من احدى مكتبات الهند الى الشيخ النوري، مع النسخة الاصل، بل يمكن الابتناء على خلاف المدعى على ما افاده السيد الخوئي، وهو أن الموجود بأيدينا، مشتمل على كتاب الجهاد، وكتاب التفسير، وكتاب النفقات، وكتاب الطب، والمأكول، وكتاب غير مترجم، وهذه الكتب غير موجودة في ما أورده النجاشي، والشيخ من كتب الجعفريات، وكتاب الطلاق موجود في ما ذكراه، وغير موجود في ما هو عندنا، فمن المطمأن به، أنهما متغايران، ولا أقل من أنه، لم يثبت الاتحاد، وحيث إنه لا طريق لنا إلى إثبات ذلك، فلا يمكن الاعتماد على هذا الكتاب بوجه[٣٧].

الا ان السيد محمد رضا السيستاني بعد استشهاده لعدد من المواطن التي رويت عن كتاب الجعفريات توصل الى النتيجة الاتية:

فظهر مما تقدم أن روايات النسخة الواصلة إلى المتأخرين من الأشعثيات والجعفريات لا تصلح إلا للتأييد وإخراجها شاهداً لا دليلاً.

٢. نهج البلاغة[٣٨]

كتاب كأن الله رصع لفظه * بجوهر آيات الكتاب المنزل، نهج البلاغة للشريف الرضي (ت٤٠٦هـ) أبي الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، المتولد سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، المتوفى سنة ست وأربعمائة، وقد اثنى عليه المخالف والموالف، جمع فيه خطب علي عليه السلام، وكتبه وكلامه، فرغ منه في رجب ٤٠٠ هـ.

نهج البلاغة يشتمل على ابواب ثلاثة:

١ - الخطب ٢ - الكتب ٣ - الكلمات

وهو كتاب جليل القدر عظيم المنزلة، الا انه، قد ذكر غير واحد من الاعلام (قدس الله اسرارهم).

ذكر السيد محمد رضا السيستاني مسالة، اثارها السيد الخوئي حول نهج البلاغة، مع مراسيله، هل يصلح للدليلية على لحكم الفقهي؟ إذ قال السيد الخوئي (قدس سره): إنه (لا يمكن الاستناد الى ما ورد فيه، لإثبات حكم فقهي، لأن كل ما فيه مراسيل، لا تعرف اسانيدها) [٣٩].

وقال بعض الاعلام طاب ثراه في مكاسبه المحرمة[٤٠]: (ان تَلقيَ الاصحاب نهج البلاغة بالقبول، لو ثبت في الفقه ايضًا، إنما هو على نحو الاجمال، وهو غير ثابت في جميع الفقرات).

وقد نقل نصوصا عن كتاب السيد (شبهات وردود في العقيدة والتاريخ) اورد فيه بعض ما جاء بالاجمال، وقد ذكر السيد أنه تتبع في سالف الزمان، موارد كثيرة في نهج البلاغة، وقارنها مع كتب الجمهور، ككتاب ابن عساكر، وكتاب الطبري، وكتاب ابن شبة، حتى عمل جدول للمقارنة، الذي يلاحظ فيه دقة تتبعه، وعناية ملاحظته، وصبره على مشقة البحث في مقارنة لفظة، او مقطع في نهج البلاغة، حتى يصل به البحث العلمي انه، ليس كل ماهو في نهج البلاغة، مما يقطع بثبوته عن الامام امير المؤمنين عليه السلام، بل هو على نحو الاجمال، يتضمن خطبه وكلامه، ليثبت ان الشيعة، ليس لديهم شئ مقطوع الصدور، سوى القران الكريم.

وقد يرى الباحث أن البحث العلمي اثبت، أن ما صدر عن الامام امير المؤمنين يمكن الاطمئنان إليه، كما هو موجود في نهجه، الذي جمعه الشريف الرضي، فأن السيد محمد حسين الجلالي، إذ عبر في كتابه مسند نهج البلاغة:

وقد أنصف امتياز علي عرشي الحنفي (ت ١٤٠٥هـ) في استناد نهج البلاغة، إذ قال: « إنّ معظم محتويات نهج البلاغة، توجد في كتب المتقدّمين، وإن لم يذكرها الشريف الرضي، ولو لم يعر بغداد ما عراها من الدمار على يد التتر، ولو بقيت خزانة الكتب الثمينة، التي أحرقها الجهلاء، لعثرنا على مرجع كلّ مقولة مندرجة في نهج البلاغة »، ولعله يشير إلى ما ذكره الحموي (ت / ٦٢٢) بقوله: بين السّورين - تثنية سور المدينة - اسم لمحلَّة كبيرة، كانت بكرخ بغداد، وكانت من أحسن محالَّها، وأعمرها، وبها كانت خزانة الكتب، التي وقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير، وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتبا منها، كانت كلَّها بخطوط الأئمة المعتبرة، وأصولهم المحرّرة، واحترقت فيما احرق من محالّ الكرخ، عند ورود طغرل بك، أوّل ملوك السلجوقية إلى بغداد سنة ٤٤٧[٤١].

ومواقف أصحابنا، بالنسبة إلى نهج البلاغة مختلفة، بين من يرى تواتر الكتاب، ومن لا يرى ذلك.

قال احد العلماء: «وتلقّي أصحابنا إيّاها بالقبول، كتلقّيهم نهج البلاغة به - لو ثبت في الفقه أيضا - إنّما هو على نحو الاجمال، وهو غير ثابت في جميع الفقرات» ومما قال محمد هاشم الموسوي الخوئي (ت١٣٥٨هـ) لا خلاف بين الإمامية في أنّ كتاب نهج البلاغة، من مؤلفات السيد رضي الدين رحمه اللّه، وهو طاب ثراه عالم أديب، وفقيه ثقة، عدل جليل، حبر خبير، جلالته أشهر من أن يحتاج إلى التحرير، وأكثر من أن يحيطه البيان والتقرير، ومرسلاته - كمسنداته - حجّة عند الأصحاب، على أنّ خطب النهج، لا ريب في صدورها من مولانا أمير المؤمنين عليه السّلام، ولم يسمع من أحد التردد في صدورها عنه، وعلَّق عليها جماعة، من فضلاء العامة والخاصة، ومتونها أقوى القرائن، عند أهل البلاغة، لصدورها عنه وصحّة سندها.

فأذن لا ريب في صحة سندها، بل هو منقول عنه عليهم السّلام، بالاستفاضة ان لم نقل، بكونها متواترة »[٤٢]

قال الجلالي: والتحقيق انّ هنا مقامين: الأوّل: السند إلى الشريف الرضي جامع النهج.

والثاني: تواتر النهج من الرضي إلى الإمام عليه السّلام.

أمّا السند إلى الشريف الرضي، فيمكن دعوى التواتر فيه، كما ستعرف من أسانيد مشايخ الإجازات إليه، وتصريح الشريف الرضي، وكلّ من تأخّر عنه بذلك، يثبت نسبة الكتاب، وتواتره إلى المؤلَّف.

وأمّا تواتر النهج من الرضيّ إلى الإمام عليه السّلام، فهذا يتوقّف على تواتر مصادر الرضي، وهذا ما لم يدّعه الرضي نفسه، بل يكفي في ذلك الاستفاضة، شأن كلّ المرويات عن النبيّ صلَّى اللَّه عليه وآله والصحابة، وغيرهم، فلا سبيل إلى ادّعاء التواتر في جميعها، بل يتبع ذلك المصادر، التي اعتمد عليها، ونحن وإن كنّا لا نعلم من مصادر الرضي، سوى القليل منها - ولكن تكفينا حجة الرضي راويا فقيها[٤٣].

والبحث يميل الى أن مسألة التواتر قد تغني عن مسألة المراسيل.

محمد بن عيسى، هي اشتباهات واوهام، لاتمت الى البحث العلمي.

المبحث الثالث

الاصول والكتب والنوادر

١. أصل عبد الله بن يحيى الكاهلي[٤٤]:

وهو الذي قال فيه النجاشي[٤٥]: (كان وجهاً عند أبي الحسن عليه السلام، ووصى به علي بن يقطين فقال له: ((اضمن لي الكاهلي وعياله أضمن لك الجنة)). وله كتاب يرويه جماعة منهم أحمد بن محمد بن أبي نصر).

والنسخة الأم لأصله الموجود بأيدينا اليوم، هي مما وصل إلى العلامة المجلسي قدس سره ضمن مجموع من الأصول، وقد ذكر قدس سره[٤٦] أنها كانت نسخة قديمة مصححة بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبي، وقد نقلها عن خط الشيخ الجليل محمد بن الحسن القمي، وكان تاريخ كتابتها سنة (٣٧٤هـ)، وذكر أنه أخذها من خط الشيخ الأجل هارون بن موسى التلعكبري رحمه الله[٤٧].

وقد ذكر السيد محمد رضا السيستاني الحكم على هذه النسخة بقوله:

(هذا إذا حصل الاطمئنان بصحة، ما ذكره العلامة المجلس من أن النسخة، التي عثر عليها، كانت بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبي، والا فلا اعتبار

بتلك النسخة من هذه الجهة أيضاً)[٤٨]، ولذا لا يكون الاعتبار، لاصل الكاهلي، الا اذا ضمن صحة طريقها.

٢. كتاب ابان بن تغلب[٤٩]:

هذا الكتاب مما أورده ابن ادريس في مستطرفات السرائر[٥٠] عدداً من الروايات مما أسماه بـ (كتاب أبان بن تغلب صاحب الباقر والصادق عليهما السلام).

ولكن تنبه غير واحد من الأعلام إلى، أن ذلك الكتاب، لا يمكن أن يكون، لأبان بن تغلب، فإن الرواة المبدوء بأسمائهم في الأحاديث المنتزعة منه، هم في الغالب من الطبقة السادسة، كقاسم بن عروة، وعلي بن أسباط، ومحمد بن عبد الله بن زرارة، وعبد الرحمن بن أبي نجران، والحسن بن علي ابن بنت الياس، وعلي بن الحكم بن الزبير، ومحمد بن الوليد، وهارون بن مسلم، ومعمرة بن خلال، وصفوان بن يحيى، وبعضهم من الطبقة الخامسة، كسعد بن ميمون، وبعضهم متأخر بعض الشيء عن الطبقة السادسة، كحاتم بن إسماعيل، ومحمد بن عبد الله بن غالب، فمؤلف هذا الكتاب، لا يمكن أن يكون هو أبان بن تغلب، الذي كان من كبار الطبقة الرابعة، بل لا بد أن يكون من الطبقة السادسة أو السابعة.

وأما ما ذكره المحقق التستري قدس سره[٥١] من أن هذا الكتاب من مرويات من كان قريباً من عصر الكليني، فهو ليس بتام أيضاً، فان الكليني من الطبقة التاسعة، ومن يقرب من عصره، يكون من الطبقة الثامنة، ومن هو من الطبقة الثامنة، كيف يروي بلا واسطة عمن يكون من الطبقة السادسة؟!

فالنتيجة: إنّ مؤلف هذا الكتاب غير معروف.

ويرى البحث أنّ هذه النتيجة مهمة، قد توصل اليها السيد محمد رضا السيستاني في هذا الكتاب، من غير معروفية له، وحمّل ابن ادريس مسؤولية الاشتباه في حاله، وتوصل الى أنه، لا يوجب الوثوق بكون الكتاب المذكور من تأليف ابان بن تغلب.

٣. كتاب يونس[٥٢]:

روى الشهيد الأول قدس سره[٥٣] عن يونس عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام أنه قال: ((يقضى عن الميت الحج والصوم والعتق والفعل الحسن)).

ويحتمل قوياً، أن يكون مصدر هذه الرواية، هو بعض كتب يونس، فإن الشهيد الأول رحمه الله، كان عنده العديد

من كتب القدماء، كما يظهر من مؤلفاته، كالذكرى، والدروس وغيرهما. وقد حكى في الدروس عن يونس في غير مورد[٥٤] مما لا يوجد في سائر المصادر.

ولكن طريق الشهيد قدس سره إلى كتاب يونس، غير معلوم لدينا، فالرواية مخدوشة السند من هذه الجهة.

اللهم إلا أن يقال: إن طريقه إليه مستغنٍ عنه من جهة شهرة كتب يونس، وكونها متداولة إلى عصر متأخر، كما نجد شواهد ذلك، في كتب السيد ابن طاووس، والمحقق الحلي، وغيرهما.

ولكن الإنصاف: أن هذا المقدار، لا يورث الوثوق، لا بأصل كون مصدر الشهيد قدس سره، هو كتاب يونس، ولا بالاستغناء عن الطريق إليه، وعلى ذلك، فلا يمكن الاعتماد على الرواية المذكورة.

٤. جامع البزنطي[٥٥]:

روى المحقق الحلي قدس سره[٥٦] عن البزنطي عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ((إن كنت أحرمت بالمتعة، فقدمت يوم التروية، فلا متعة لك)).

والملاحظ أنه، لا ذكر لهذه الرواية في المصادر الحديثية، الموجودة بأيدينا من الكتب الأربعة وغيرها. والظاهر أن المحقق قدس سره، قد اعتمد في إيرادها على كتاب (الجامع) للبزنطي، الذي نقل عنه في موارد كثيرة أخرى[٥٧].

هذا الامر شخصه السيد محمد رضا السيستاني، ولكن اراد تصحيح سند هذه الرواية بعدد وجوه منها:

الوجه الأول: إنّ المحقق قدس سره، له طريق صحيح إلى جميع مرويات الشيخ الطوسي قدس سره، كما يظهر من بعض الإجازات المدرجة في البحار[٥٨]، كإجازة الشهيد الثاني قدس سره للشيخ حسين بن عبد الصمد، فإنه يروي جميع مصنفات، ومرويات الشيخ الطوسي قدس سره بطرق، يمر بعضها بالمحقق الحلي قدس سره. وحيث إن الشيخ الطوسي قدس سره، قد ذكر في الفهرست[٥٩] طريقاً معتبراً له إلى كتاب الجامع البزنطي، فبالإمكان البناء على صحة طريق المحقق إلى هذه الرواية.

الوجه الثاني: إن كتاب الجامع للبزنطي، كان من الكتب المعروفة المشهورة، والمتداولة بين الأصحاب، قبل زمن الشيخ قدس سره إلى عصر متأخر، فقد ذكره أبو غالب الزراري[٦٠] في رسالته إلى حفيده في فهرس الكتب، التي كانت عنده، وقال النجاشي[٦١]: إنه

قرأه على الغضائري، وهو قد قرأه على أبي غالب. ونقل عنه الشيخ ابن إدريس رحمه الله في السرائر[٦٢] واستطرف منه عدة أحاديث في قسم المتطرفات[٦٣].

وقد وصلت نسخته إلى المحقق الحلي قدس سره، كما تقدم، ثم إلى الشهيد الأول قدس سره الذي نقل عنه في مجموعته روايات كثيرة، كما يظهر من العلامة المجلسي[٦٤] والمحدث النوري[٦٥] حيث نقلا عن نسخة من المجموعة كانت بخط الشيخ محمد بن علي الجباعي رحمه الله.

٥. النوادر للسيد فضل الله الراوندي[٦٦]:

تناول السيد محمد رضا السيستاني في كتاب فضل الله الراوندي بتعريفه، فهو مقتبس من كتاب اوسع منه، ولكن وقع اشكالية فيه، وحددها في طريقه اي طريق الراوندي الى كتاب الجعفريات، وقد وجد فيه (ابا عبد الله محمد بن الحسن التميمي البكري وهو من رجال ابناء العامة).

وهذا لا يعرف من حاله شيء، فيصبح نوادر فضل الله الراوندي، لا اعتبار بنسخته.

كما وجد السيد محمد رضا السيستاني عدم البناء على صحة النقل.

وعلى هذا، فالكتاب مقتبس في معظمه، مما يعرف بكتاب (الجعفريات) و(الأشعثيات)، ويعبر المحدث النوري رحمه الله[٦٧] عما أورده منه بالصحيح، مع أن في طريق الكتاب المذكور إلى الإمام الكاظم عليه السلام ولده (إسماعيل) وولد ولده (موسى)، ولم يرد في أي منهما توثيق واضح[٦٨].

ويرى البحث أن ما اشار اليه السيد محمد رضا السيستاني، من أنّ الكتاب لايعول عليه، وذلك بسبب الاقتباس، الذي ظهر من الاشعثيات، وإن الاشكال واضح وبين في الطريق، وعليه لايعول تماما، حيث الاعتبار في صحة الطريق.

كما هو مبنى السيد السيستاني من اعتماد الطرق المؤدية الى صحة النسخ، واشتمالها على نقله، ووسائط يعتد بها.

ولكن يرى البحث احيانا، اذا كان الاطمئنان في المتون، التي تنقل موافقة، لما جاء به الكتاب والسنه، فيكون لا ضير من الاعتماد عليها، فكم من كتاب، قد نجهل طريق الوصول اليه، الا انه بالجملة، يمكن الاخذ ببعض مروياته، وكم من كتاب، اورد التوثيق وقواعده بصحة نصوصه، الا انه تبين ان رواياته من المرافيع، والمراسيل، كما حصل في كتاب كامل الزيارات وعند السيد الخوئي.

اهم ما توصل اليه البحث:

بعد هذه الجولة بين اعتبار الكتب الرجالية والروائية توصل البحث الى الامور الاتية:

الامر الاول: تعد مسألة انتساب الكتب الى اصحابها من الأمور المهمة في فكر المدرسة الامامية، فقد اتخذت مساراً علمياً متميزاً.

الامر الثاني: إن لمعرفة الكتب اهمية كبرى لدارسي العلوم الاسلامية، فإنّ كثيراً من الكتب الحديثية قد اختلف في نسبتها الى كاتبها، وهذه المعرفة هي التي تساعد الباحث أو الفقيه من تشخيص نفي الالتباس والاشتباه

الامر الثالث: أظهر البحث مدى تفاوت النسخ الرجالية في تصحيف بعض الألفاظ، واختلاف هذه الألفاظ من نسخة من اخرى.

الامر الرابع: إنّ اغلب الكتب الروائية لاسيما النوادر فهي مستنسخة من كتب سبقتها.

مصادر البحث ومراجعه:

ابن إدريس/ أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن إدريس العجلي الحلي (ت ٥٩٨ ه)

١- السرائر، تح: محمد مهدي الخرسان، العتبة العلوية المقدسة، ط١، النجف الأشرف، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

الشهيد الاول / محمد بن جمال الدين مكي العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ ه)

٢- ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ستارة، ط١، قم، ١٤١٩هـ.

الطوسي ابو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠هـ)

٣- رجال الطوسي تح: جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة النشر الاسلام ط١-١٣٧٣.

٤- الفهرست تح: الشيخ جواد القيومي ط١. ١٤١٧.

العلامة الحلي/ نفسه.

٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال. تحقيق جواد القيومي/ط٢/نشر مؤسسة الفقاهة/مطبعة باقري/قم (١٤٢٢هـ)

الكليني/ محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي (ت٣٢٩هـ).

٦- الكافي. تحقيق علي أكبر الغفاري/ المطبعة حيدري/ الناشر دار الكتب الإسلامية/ قم/ ط٥/ ١٤٠٤هـ.

المجلسي/ الشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت ١١١١هـ).

٧-بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. دار إحياء التراث

العربي/ط٣/ لبنان/ ١٤٠٣هـ □ ١٩٨٣م.
المحقق الحلي/ نجم الدين جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ)
٨. المعتبر في شرح المختصر. الطبعة الاولى/ ١٤٣٢هـ/ مؤسسة التاريخ العربي/ بيروت.
النجاشي، احمد بن علي بن العباس (ت٤٥٠هـ)
٩- الرجال (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم ١٤٢٧ هـ)
النوري/ الحاج ميرزا حسين الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ)
١٠- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل. (تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) / ط١/ بيروت ١٩٩٣م).
اغا بزرك محمد محسن الطهراني (ت١٣٨٩هـ).
١١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة. طهران/ ط١/ (١٣٧٤هـ).
أبو القاسم الموسوي الخوئي
١٢- معجم رجال الحديث. مطابع مركز نشر الثقافة الإسلامية/ طهران/ ط٥/ ١٩٩٢ م
ابو القاسم الموسوي الخوئي
١٤- مباني تكملة المنهاج. مطبعة الآداب - النجف الاشرف/ ١٤٢٠هـ.
محمد رضا السيستاني
١٥ــ بحوث في شرح مناسك الحج/ تقرير لابحاث السيد محمد رضا السيستاني/ بقلم امجد رياض ونزار يوسف. نسخة اولية محدودة التداول/١٤٣١هـ.
١٦- قبسات من علم الرجال. ابحاث السيد محمد رضا السيستاني. نسخة اولية محدودة التداول/١٤٣٦هـ.
السيد علي الحسيني السيستاني (المرجع الاعلى للامامية)
١٧- الاجتهاد والتقليد والاحتياط/ تقريرات بحثه بقلم محمد علي الرباني/ نسخة محدودة التداول.
١٨ــ قاعدة لا ضرر ولا ضرار، مطبعة مهر، ط١، قم، ١٤١٤هـ
حسن بن زين الدين العاملي، جمال الدين أبو منصور (ت ١٠١١ هـ).
١٩ــ التحرير الطاوسي، تح: فاضل الجواهري، مطبعة سيد الشهداء، ط١، قم، ١٤١١ هـ.
محمد تقي التستري
٢٠ــ قاموس الرجال، تح: مؤسسة النشر الاسلامي ط١، ١٤٢٥هـ
علي خضير حجي
٢١ــ منهاج المحدثين، مطبعة الامير/ ايران، ط١/ ١٤٣٩هـ.

Abstract

Attributing books to their original authors has been the main focus in the Twelvers' school approach. Clearly, the attribution processes takes a remarkable scientific path where Shia scholars had initiated earlier in the process of indexing books, as the index of Al –Najashi (450 H ,(Sheik al Tusi (460H ,(which contributed considerably in the documentation of many science –related and narration –related heritage in the Twelvers' school .

Attributing books to their authors is regarded very essential matter for those who study Islamic sciences. It can simply explain the reason of that importance where there are many modern books have not been attributed to their authors, there are no agreement of whom they belong. Therefore it helps the researcher or jurisprudent to diagnose the ambiguity and uncertainty. This approach has widely been adopted by scholars and it is seen as an art of modern science .

But from other side, it is not sufficient to attribute a book to its author in an index or in a volume, where there are many books have been disagreed about their attribution, as in Rawdah al-Kafi book and other books such as Fadl al-Shi'a for Sheikh al-Saduq Tahaf al-Aqul, Tafseer furat, Irshad al delimy, Nawader Ahmed bin Mohammed bin Issa) and (al –ikhtisas .(

consequently, it is not possible to rely on the others in attributing a book to an author, so a jurisprudent should have his own view in each book narrated by him. Therefore, Mohammed Reza Al-Sistani seeks revision of each book transmitted by Twelvers' scholars, and the full knowledge of the history .

The research dealt with this matter in Mohammad Reza Al-Sistani's view, the study also divides his research according to an analytical study of these investigations based on combinations of books investigated by him .

هوامش

(١) النجاشي/ مقدمة الكتاب ٤.

(٢) ينظر: المجلسي/ بحار الأنوار ١٠/ ٥.

(٣) ينظر: حسن الحكيم/ الشيخ الطوسي ٣٧١.

(٤) ينظر: اغا بزرك الطهراني/ الذريعة ١٦ / ٣٨٤.

(٥) الطوسي/ الرجال ٤١٤.

(٦) ينظر: منهاج المحدثين/ ٤٢.

(٧) ينظر: النوري/ خاتمة المستدرك ٣٠/١.

(٨) علي الحسيني السيستاني/ الاجتهاد والتقليد ٣١.

(٩) ما نذكره نقلا عن كتاب مناهج المحدثين للدكتور علي خضير حجي بتصرف وهو ممن التفت الى هذا المنهج لدى السيد السيستاني ٤٢ـ ٤٣.

(١٠) خاتمة مستدرك الوسائل/ ٣٠ ـ ٣٨.

(١١) ينظر: تفصيل ذلك علي خضير حجي / مناهج المحدثين ص٤٣.

(١٢) الكليني/ اصول الكافي ٥٠/١ / باب اختلاف الحديث

(١٣) الكليني، الكافي/ ٦٢/١ باب اختلاف الحديث ج١.

(١٤) ينظر: اغا بزرك الطهراني/ الذريعة ٩٩/١٠.

(١٥) ينظر: المصدر نفسه ٩٩/١٠.

(١٦) محمد رضا السيستاني/ قبسات من علم الرجال ١٠٥/٢ بتصرف.

(١٧) النجاشي/ الرجال ٧٧.

(١٨) محمد رضا السيستاني/ قبسات من علم الرجال ١٠٦/٢.

(١٩) نقلا عن محمد رضا (قرأت بخط ابي علي بن همام قال: كتاب المحاسن للبرقي يحتوي على نيف وسبعين كتابا ويقال على ثمانين كتابا، وكانت هذه عند ابي علي بن همام: كتاب المحبوبات/ كتاب المكروهات/ كتاب طبقات الرجال/ فهرست ابن النديم ٢٧٦.

(٢٠) محمد رضا السيستاني/ قبسات من علم الرجال ١٠٦/٢.

(٢١) ينظر: حسن العاملي/ التحرير الطاووسي ٦.

(٢٢) محمد رضا السيستاني/ قبسات من علم الرجال ١٠٧/٢.

(٢٣) عن صاحب المعالم/التحرير الطاووسي ٨.

(٢٤) ينظر: العلامه الحلي/ خلاصة الاقوال/ ٦٨+ رجال البرقي /٧٧ وغيرها

(٢٥) الخوئى/ معجم رجال الحديث ٩٣/١.

(٢٦) ينظر: محمد رضا السيستاني/ قبسات من علم الرجال ١٠٨/٢.

(٢٧) الطوسي / الفهرست ٦٢.

(٢٨) ينظر: محمد رضا السيستاني/ قبسات من علم الرجال ١١١/٢.

(٢٩) محمد رضا السيستاني/ وسائل الإنجاب الصناعية ٥٧٢.

(٣٠) ينظر: الذريعة: ١١١/٢

(٣١) (*) (اي هي الاصول الخاصة لمصطلح الحديث).

(٣٢) اغا بزرك الطهراني الذريعة ١١١/٢.

(٣٣) اغا بزرك الطهراني /الذريعة ١١١/٢.

(٣٤) ينظر: الخوئي / معجم رجال الحديث ١٩ /٢٢.

(٣٥) ينظر: محمد رضا السيستاني / قبسات من علم الرجال ١٦٣/٢.

(٣٦) لاحظ قاعدة لا ضرر ولا ضرار ٢١.

(٣٧) ينظر: معجم رجال الحديث ٢٠/٢٠.

(٣٨) الخوئي /مباني تكملة المنهاج ٢٢٧/١.

(٣٩) محمد رضا السيستاني / بحوث في شرح مناسك الحج ٤ /٤٧٧.

(٤٠) محمد رضا السيستاني / بحوث في شرح مناسك الحج ج: ٤ ص: ٤٧٧.

(٤١) الخوئي / مصباح الفقاهة ١ /٥٦٦ + الخوئي / التنقيح في شرح العروة الوثقى (الاجتهاد والتقليد) ٤٣٠.

(٤٢) ياقوت الحموي، معجم البلدان.

(٤٣) على ما بتدء من القبسات ١٠٦/٢، مسند نهج البلاغة ١٢/١. (بتصرف).

(٤٤) محمد حسين الجلالي / مسند نهج البلاغة ١٢/١-١٣.

(٤٥) محمد رضا السيستاني / بحوث في شرح مناسك الحج ٤٢٢/٦.

(٤٦) النجاشي / الرجال ٢٢١.

(٤٧) المجلسي / بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ٤٣/١.

(٤٨) محمد رضا السيستاني / قبسات في علم الرجال ١٩٧/١.

(٤٩) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال.

(٥٠) محمد رضا السيستاني / بحوث في شرح مناسك الحج ج١٣ (مخطوط).

(٥١) ابن ادريس الحلي / السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي ٥٦٣/٣ ـ ٥٦٧.

(٥٢) ينظر: محمد تقي التستري / قاموس الرجال ١/ ١٠٦.

(٥٣) محمد رضا السيستاني / بحوث في شرح مناسك الحج ٧/ ٢٩٩.

(٥٤) الشهيد الاول / ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة ٢/ ٧٤.

(٥٥) الشهيد الاول العاملي / الدروس الشرعية في فقه الإمامية ١/ ٤٥٢ + ٢/ ٣٦٨.

(٥٦) محمد رضا السيستاني / بحوث في شرح مناسك الحج ١٠/ ١٢٥.

(٥٧) المحقق الحلي / المعتبر في شرح المختصر ٢/ ٧٩٤.

(٥٨) المصدر نفسه ١/ ٨٨، ١٤٦، ١٨٧، ١٨٨، ٣١٧، ٣٥٧ + ٢/ ٢٨، ١٨٦، ١٨٨، ٢٢١ وغيرها من الموارد ابو القاسم المحقق الحلي / نكت النهاية ٢/ ٤١١، ٤٢٨، ٤٩٤.

(٥٩) المجلسي/ بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ١٠٥ /١٤٦.

(٦٠) الطوسي فهرست كتب الشيعة وأصولهم ٦١.

(٦١) ابو غالب الرازي / تاريخ آل زرارة ٢٠٢.

(٦٢) النجاشي/ الرجال ٧٥.

(٦٣) ابن ادريس / السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي ١/ ٣٠٢.

(٦٤) المصدر نفسه ٣/ ٥٩٤ وما بعدها.

[٦٥] المجلسي / بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ٧٧/ ١١٠، ١٩١. ٨١/ ٢٢٢.

[٦٦] ينظر: النوري/ مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل ٤/ ٨٧، ٤٠٠، ٤٥٢، ٤٦٤.

[٦٧] محمد رضا السيستاني / بحوث في شرح مناسك الحج ١/ ٤٣٩ + ٥/ ٣٤٩.

[٦٨] النوري / مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل ٨/ ٢٤.

[٦٩] ينظر: محمد رضا السيستاني/ وسائل الإنجاب الصناعية ٥٧٢.